اقتصاد

ليبيا تدرس رفع الحد الأدنى للأجور

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

تسعى وزارة المالية في حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا إلى إقرار جدول موحّد لجميع العاملين في القطاعات الحكوميّة بحيث لا يتعدى الفارق بين الحدّ الأعلى والأدنى أكثر من عشرة أضعاف، وذلك بهدف تقليص الفجوة بين الحدّين الأعلى والأدنى الّتي تصل حالياً إلى 30 ضعفا. يأتي ذلك، بعد رفض نقابة الأطبّاء القرارات الأخيرة لحكومة الوحدة الوطنيّة بشأن زيادات في أجور قطاع التّعليم العام والدّاخليّة فقط، فيما حذّرت نقابة هيئة التدريس الجامعي من سنة بيضاء في حالة عدم رفع رواتبهم أسوة بزملائهم بالقطاعات الأخرى. وقال رئيس الفريق الإعلامي لوزارة الماليّة بحكومة الوحدة الوطنيّة، عمر بسيسة، في تصريحات لـ«العربي الجديد» إنّ حكومة الوحدة الوطنيّة رفعت الرّواتب للمتقاعدين إلى 900 دينار أي ما يعادل 200 دولار، مشيراً إلى أن الفجوة السّابقة كانت 30 ضعفا، وسوف تكون في حدود 10 أضعاف دون إعطاء المزيد من التّفاصيل. وتعتمد صفوف قطاعات ليبيّة واسعة بشكل أساسيّ في معيشها على المرتّبات الحكوميّة مع صعوبة السّيطرة على النّفقات في ظلّ تداعيات الصّراعات على مختلف القطاعات والاستمرار في التّوظيف غير الرّشيد. وبلغ عدد العاملين بالجهات العامة والشركات والمصارف نحو 2,36 مليون موظّف حكوميّ، ما يشكل 36% من إجمالي عدد السكان نهاية العام الماضي، وفقا لبيانات وزارة العمل.

ويبلغ الحدّ الأدنى للأجور نحو 450 دينارا (100 دولار) ويبلغ حجم الرّواتب والأجور في موازنة 2021 المقترحة 43,91 مليار دينار (الدولار = 4,48 دنانير)، مع إضافة الزيادات الأخيرة للمتقاعدين والتعليم العام والداخلية والدفاع ومؤسسة النفط. وتنفق الحكومة في ليبيا نحو 2,27 مليار دينار (نصف مليار دولار) شهريّا كرواتب لموظّفيها، وفق بيانات رسمية.

وتعتمد 95% من موازنة ليبيا على الإيرادات النّفطيّة، ويخصّص أكثر من نصف الميزانيّة لرواتب موظّفي القطاع العامّ والدّعم الحكوميّ لعدد من المنتجات، من بينها الخبز والوقود وخدمات، مثل العلاج في المستشفيات بالمجان وكذلك العلاج في الخارج.

وحسب تقارير رسمية، صرفت حكومة الوحدة الوطنية 46,56 مليار دينار (10,43 مليارات دولار) خلال ثمانية أشهر من العام الجاري، بمعدّل صرف شهريّ بقيمة 5,82 مليارات دينار، من إجماليّ الأموال المحالة من المصرف المركزيّ إلى حسابات الحكومة. وتبدأ السّنة الماليّة في ليبيا أول شهر يناير/كانون الثاني وتنتهي في يوم 31 ديسمبر/كانون الأول. وشهدت مناقشات الميزانية في مجلس النواب خلافات حادة، ما عرقل إقرارها لفترة طويلة. وحث البيان الختامي لمؤتمر باريس حول ليبيا الذي عقد مؤخرا، السلطات على بذل المزيد من الجهود لتوحيد المؤسسات المالية والاقتصادية، وعلى رأسها البنك المركزي بما في ذلك «تنفيذ توصيات تقرير مراجعة الحسابات المالية الدولية من دون تأخير». كما دعا البيان مجلس النواب والحكومة الحالية إلى استئناف الاتصالات والمشاورات من أجل إقرار ميزانية وطنية بشكل توافقي.

خطة لزيادة الصادرات البريطانية

تطلق الحكومة البريطانية خطة تنطوي على مساعدات إدارية ومالية لزيادة صادرات المملكة سنوياً إلى ألف مليار جنيه إسترليني مقابل 600 مليار جنيه سجّلت العام الماضي. وتنصّ الخطة خصوصاً على تعزيز المساعدات المالية الحكومية للصادرات من خلال برنامج «يو كي إكسبورت فاينانس»، وكذلك أيضاً تخصيص مبلغ 4 ملايين جنيه إسترليني لصندوق يهدف لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في إنكلترا على زيادة مبيعاتها التصديرية. والخطة المؤلّفة من 12 نقطة تنصّ أيضاً على إطلاق حملة ترويجية دعماً لصادرات الشركات التي تبيع سلعاً وخدمات في أوروبا، بعدما تسبّب خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي بتعقيدات لهذه الشركات. ومن بين النقاط المنصوص عليها في الخطة تأسيس «أكاديمية للتصدير» هدفها مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على اجتياز الإجراءات الرسمية.

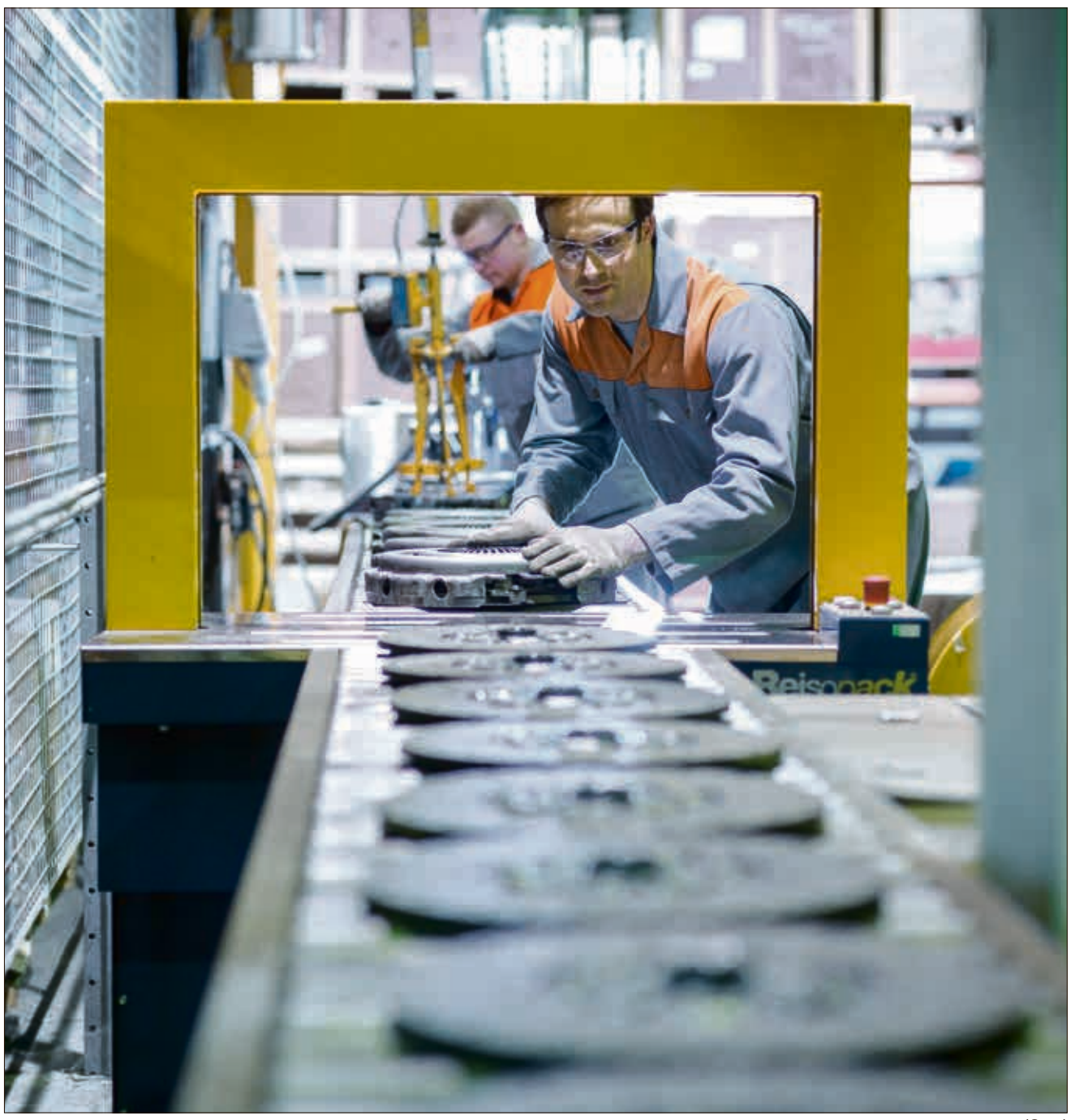

(Getty)

أسواق

محافظ جديد لمصرف قطر المركزي

اصدر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، امس الاربعاء، قراراً بتعيين بندر بن محمد بن سعود آل ثاني محافظاً لمصرف قطر المركزي خلفاً لعبد الله بن سعود آل ثاني. وكان بندر على راس ديوان المحاسبة القطري قبل توليه منصب محافظ المصرف المركزي. ووفق منشور للديوان الأميري، قرر أمير قطر تعيين عبد العزيز بن محمد بن احمد العمادي رئيساً لديوان المحاسبة خلفاً للشيخ بندر. كان عبد الله بن سعود آل ثاني قد تولى منصب محافظ مصرف قطر المركزي منذ مايو/أيار 2006، بعد أن بدا مسيرته المصرفية في عام 1981، فقد شغل منصب نائب المحافظ خلال الفترة من 1990 إلى 2001، وفق الموقع الإلكتروني.

الأصول الاحتياطية الأردنية تزيد 0,8%

زادت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي الاردني، بنسبة 0,8 بالمائة بنهاية أكتوبر/تشرين الاول الماضي، مقارنة مع الشهر السابق له. وقال البنك المركزي الاردني، أمس، إن الأصول الاحتياطية (عملات وذهب وسندات واذونات)، بلغت بنهاية أكتوبر 13,976 مليار دينار (19,706 مليار دولار)، مقارنة مع 13,864 مليار دينار (19,548 مليار دولار) بنهاية الشهر الذي سبقه. وعلى اساس سنوي، زادت الأصول الاحتياطية للمملكة بنسبة 6,9 بالمائة من 13,064 مليار دينار (18,420 مليار دولار) خلال الشهر نفسه من 2020. وبلغت قيمة الأصول الاحتياطية للاردن، حوالي 13,198 مليار دينار (18,609 مليار دولار) بنهاية 2020.

تعيين جزائري أميناً لمنتدى الدول المصدرة للغاز

نقلت وكالة الأنباء الجزائرية، أمس، عن وزارة الطاقة قولها إنه تم تعيين الجزائري محمد هامل، رئيس لجنة المحافظين في أوبك، أمينا عاما لمنتدى الدول المصدرة للغاز، خلفا للروسي يوري سنتيورين. تولى هامل منصب رئيس لجنة المحافظين في منظمة أوبك في 2015 وسيترك منصبه هذا في نهاية العام، وفقا لمصدر مطلع. ولم يتم الإعلان عن بديل له بعد. يضم منتدى الدول المصدرة للغاز 11 دولة منها روسيا، اكبر مصدر للغاز في العالم. ويقول المنتدى إنه يمثل اصحاب 70 بالمائة من احتياطيات الغاز المؤكدة، و44 بالمائة من الإنتاج المسوق، و51 بالمائة من الغاز الطبيعي المسال في العالم.

ابتزاز أوروبا بالغاز

مصطفى عبد السلام

أ أغلب السيناريوهات المطروحة الآن هي أن أوروبا ستعيش شتاء قارسا هذا العام، وأن الموطن الأوروبي سيتحمل تكاليف إضافية ضخمة هذا الشتاء جراء تضخم الأسعار المتوقع في السلع والخدمات، خاصة فواتير الكهرباء. والسبب أزمة الغاز العنيفة التي تتفاقم في القارة يوما بعد يوم من دون أي حل في الأفق المنظور، ومع اتساع رقعة هذا المأزق الكبير، باتت دول القارة تتعرض لعملية ابتزاز وضغوط كبيرة، خاصة من قبل كبار المنتجين للغاز مثل روسيا، أو الدول التي تمر خطوط غاز عبر أراضيها مثل بيلاروسيا وأطراف أخرى، بل إن بعض الدول العربية ساهمت بشكل غير مباشر في تأزيم وضع الطاقة داخل أوروبا.

روسيا مثلاً تمارس أبشع أنواع الابتزاز ضد أوروبا، حيث باتت تستخدم الغاز سلاحاً سياسياً ضد الغرب، وتوظف صادرات الطاقة لأهداف استراتيجية وجيوسياسية بهدف الضغط، ليس فقط على دول القارة، ولكن على الولايات المتحدة أيضا، فقد توقفت تدفقات الغاز الروسي إلى أوروبا في جزء من خط أنابيب يامال- أوروبا الذي ينقل الغاز إلى ألمانيا عبر بولندا.

روسيا تدرك الأهمية القصوى لغازها في قطاع الطاقة الأوروبي، لذا تستغل هذه الورقة بامتياز، خاصة أنها تمد الاتحاد الأوروبي بنصف وارداته من الغاز الطبيعي، ولذا كانت بطيئة، منذ أسابيع، في توفير الوقود لتعويض النقص في كثير من الأحيان عن طريق الحد من التسليم لمنشآت التخزين الخاصة بها.

بيلاروسيا استغلت أيضا أزمة الطاقة في أوروبا وحدوث قفزات في قيمة فواتير استهلاك الطاقة في المنازل، ويحاول نظامها القمعي الاستفادة القصوى من الأزمة، حيث هدد رئيس بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو بقطع إمدادات الغاز عن أوروبا، إذا فرضت عقوبات على بلاده بسبب أزمة المهاجرين.

حتى الجزائر ساهمت بشكل غير مباشر في تفاقم أزمة الطاقة داخل أوروبا عبر عدم تجديد عقد خط أنابيب الغاز المغاربي-الأوروبي الواصل بين الجزائر وإسبانيا عبر المغرب، خصوصاً أنّ القرار جاء في ذروة ارتفاع أسعار الغاز العالمية وبداية الشتاء في أوروبا.

خطورة القرار تكمن في أنّ الجزائر تعد أهم مزود لإسبانيا بالغاز، إذ تضخ منذ 1996 نحو 10 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً إلى إسبانيا والبرتغال عبر خط أنابيب المغرب العربي-أوروبا.

الجزائر وقطر والنرويج وكندا وإيران كلها خيارات أمام قادة القارة في تخفيف أزمة الغاز مع قرب فصل الشتاء، لكن هذه الخيارات تحتاج إلى وقت وسيولة ضخمة، ويبدو أنّ عودة مخاطر كورونا قد لا تترك خيارات سريعة لاحتواء أسوأ أزمة طاقة تمر بها القارة.

صفقة بين إسرائيل والإمارات والأردن: الكهرباء مقابل الماء

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

كشف موقع «والاه» الإسرائيلي، أمس الأربعاء، عن صفقة ثلاثية جديدة بين إسرائيل والأردن والإمارات العربية المتحدة. وقال الموقع إنّ من المتوقع أن توقع الأطراف الثلاثة يوم الإثنين المقبل في دبي على اتفاقية لم يسبق لها مثيل لإقامة حقل للطاقة الشمسية في صحراء الأردن، لإنتاج الكهرباء التي سيتم بيعها لإسرائيل. في المقابل، تنشئ إسرائيل على سواحل المتوسط منشأة لتحلية مياه البحر لصالح الأردن.

وحسب الموقع الإسرائيلي نقلاً عن خمسة من كبار المسؤولين في إسرائيل الضالعين في هذا الاتفاق، سيقوم الأردن ببيع إسرائيل الكهرباء، وفي المقابل، يشتري الأردن المياه المحلاة من إسرائيل.

وأضاف الموقع أن الاتفاق الذي سيوقع الأسبوع المقبل هو نتاج اتصالات سرية بدأت بين الدول الثلاث على أثر «اتفاقيات أبراهام»، وبوتيرة أكبر بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية. ويعتبر هذا المشروع بحسب الموقع الإسرائيلي من أكبر مشاريع التعاون الإقليمي بين إسرائيل والأردن منذ توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل ، خصوصاً أنّ الجزء الأكبر من المشروع سيقام على الأراضي الأردنية.

وكان من المفترض أن يتم التوقيع على هذه الاتفاقية قبل أكثر من أسبوعين خلال مؤتمر المناخ في غلاسكو، إذ أقر العاهل الأردني التوقيع عليها، لكن رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينت، طلب إرجاء مراسم التوقيع حتى لا يجرّ ذلك انتقادات من المعارضة في إسرائيل من شأنها أن تهدد في حينه عملية إقرار الميزانية العامة لإسرائيل لعام 2021-2022. وقد نقلت وزيرة الطاقة الإسرائيلية، كارين الهراري، ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي، أيال حالوتا، رسائل مطمئنة للأردن والإمارات ولإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، بأن التأجيل هو فقط لحين المصادقة على الميزانية العامة في إسرائيل. وقد استؤنفت المناقشات بشأن الاتفاقية الأسبوع الماضي، وأعلن الجانب الأردني الثلاثاء عن جهوزيته للتوقيع على الاتفاقية. ومن المقرر أن توقع على الاتفاقية من الجانب الإسرائيلي، الوزيرة كارين الهراري، وعن الطرف الأردني وزير المياه والري، محمد النجار، والموفد الإماراتي لقضايا المناخ سلطان الجابر والمبعوث الأميركي السابق جون كيري. وحسب الموقع، فقد ترددت إسرائيل في المضي قدماً نحو توقيع الاتفاق بسبب الربط بين شراء الكهرباء من الأردن وبين شراء الأردن للمياه من إسرائيل.

تحقيق

حرب تقاسم الموارد في اليمن: تطويق حقول النفط

تتسابق أطراف الصراع في اليمن على تطويق حقول النفط، في مشهد يتشكل على الأرض لاقتسام الموارد الباطنية وضمان المواد المالية من المنبع

عدن ـ **محمد راجح**

يتصاعد الصراع في اليمن ليطوق ثروات النفط والغاز التي تتركز في محافظة مأرب شمال البلاد، التي يشتد حصار الحوثيين لها في مسعى للسيطرة عليها بأي ثمن، بينما تتمترس قوات الحكومة الشرعية للإبقاء على المحافظة تحت سيطرتها. وتتخوف الحكومة من أن تشكل سيطرة الحوثيين على مأرب، أهم مراكز الغاز والنفط اليمني، بداية تحول كبير في مسار الحرب، فسقوطها يعني بسط النفوذ على منبع الثروات، فضلاً عن فقدان آخر مناطق سيطرة القوات الحكومية في الشمال، ما يجعل هدف هزيمة الحوثيين واستعادة صنعاء «شبه مستحيل»، إضافة إلى احتمالات التوسع الحوثي باتجاه الجنوب والشرق.

مخاوف توقف الحقول

وأثارت شركة صافر الحكومية التي تشرف على أهم الحقول النفطية والمورد الرئيسي للاقتصاد اليمني، المخاوف في البلاد، بعد توقف الحقول الثلاثة التي تديرها في منطقة صافر بمنطقة الوادي شرقي مأرب، الأسبوع الماضي، في خطوة اعتبرها خبراء في قطاع الطاقة مؤشرا مقلقا ناتجا عن تقدم الحوثيين في الأطراف الجنوبية من المحافظة، ما دفع الشركة الحكومية إلى الإقدام على تنفيذ مثل هذا الإجراء. وادى ذلك إلى توقف تغذية السوق بالمشتقات النفطية وارتفاع أسعارها بشكل حاد في بعض المناطق والمدن مثل مأرب، مع وصول صفيحة البنزين سعة 20 لترا إلى 30 ألف ريال (20 دولاراً)، لكن مصدرا مسؤولا في الشركة أفاد، في تصريح لـ«العربي الجديد»، بأن «ما تم تنفيذه إجراء روتيني في عمليات الصيانة لمصافي مأرب لنحو عشرة أيام، تضمن صيانة وحدات التقطير الخام، ووحدات محسن البنزين، والتكسير التحفيزي للسوائل، وأن الشركة عاودت العمل مرة ثانية وتغذية السوق المحلي بكميات مضاعفة من المشتقات النفطية».

غلاء الوقود والنقل

وفي الوقت الذي يتصارع فيه الفرقاء في شروات النفط، تتواصل أزمة الوقود في مختلف المحافظات ولاسيما جنوب اليمن الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا، مع انخفاض كبير في المعروض وارتفاع قياسي في الأسعار. وما زالت مشاهد الطوابير الطويلة تتكرر أمام محطات الوقود، في أكثر من مدينة، إذ اشتكى المواطنون من شح وغلاء الوقود الأمر الذي يفاقم أوضاعهم معيشية المتدهورة في وقت تتهاوى فيه قدراتهم الشرائية. كما تشهد أجور المواصلات ارتفاعات غير مسبوقة في عدن وعدد من المناطق اليمنية، مع تواصل انهيار العملة المحلية وتجاوزها 1500 ريالاً مقابل الدولار وذلك للمرة الأولى منذ سبع سنوات. وتضاعفت معاناة المواطنين في مثل هذه المحافظات والمناطق مترامية الأطراف، والتي يضطر معها الموظفون المدنيون لإنفاق مبالغ طائلة للوصول إلى مقرات أعمالهم ودوائرهم الوظيفية. ويأتي ذلك رغم الإجراءات الحكومية للحد من أزمة الوقود، إذ أقدمت السلطات الحكومية المعنية مؤخرا، على تعيين مدير جديد لشركة النفط اليمنية الحكومية، في إطار توجهاتها لمواجهة أزمة الوقود. وأعقب هذا القرار مذكرة صادرة من محافظ عدن أحمد لملس، مرسلة إلى رئيس الحكومة معين عبدالملك، يطالب فيها البنك المركزي اليمني في عدن بتحرير نشاط شركة النفط الوطنية، ومنحها امتيازات المصارفة للعملة الصعبة.

> الاحتياطي النفطي في اليمن يصل لـ 11,9 مليار برميل

صراع على مصادر التمويل

وبينما طاول الدمار الذي تسببت فيه الحرب على مدار نحو سبع سنوات، العديد من المرافق الخدمية في مختلف المحافظات، امتد الصراع إلى مصادر التمويل المختلفة، ومنها النفط والغاز والموانئ.

وقال الخبير في الهيئة اليمنية للاستكشافات النفطية، طارق عبد الباسط، لـ«العربي الجديد»، إن هناك استنزافا وتدميرا حقيقيا للمورد الاقتصادي الرئيسي في اليمن منذ منتصف العام الماضي، بعد انحصار المعارك العسكرية في مناطق اليمن الشرقية مأرب والجوف وشبوة، التي تعمل فيها أهم الحقول النفطية المنتجة. وأكد عبد الباسط أن البنية التحتية الخاصة بالمشاريع النفطية وخطوط الإنتاج والنقل شبه مدمرة ومعطلة ومتوقفة عن العمل، ومنها منشأة بلحاف الاستراتيجية في شبوة التي لا تزال محاطة بالتوترات والاحتقانات الأمنية والعسكرية، حتى بعد إعلان الإمارات، كما تناقلت وسائل الإعلام، انسحابها من المواقع العسكرية والمدنية التي كانت تسيطر عليها في شبوة.

وقبل نحو شهر، أحكم الحوثيون قبضتهم بشكل مفاجئ على ثلاث مديريات في محافظة شبوة الاستراتيجية، مع مواصلة هجومهم العسكري المكثف باتجاه محافظة مأرب المجاورة، إضافة إلى ما تلا ذلك من انسحاب الإمارات من مواقعها وارتفاع حدة التوترات العسكرية بين السلطة المحلية والقوات الحكومية والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي يضع شبوة في مقدمة أهدافه للسيطرة عليها بنفس الطريقة التي بسط بها نفوذه على بعض المناطق والمحافظات في جنوب اليمن.

مصفاة نفط عدن (Getty)

تقاسم الكعكة الاقتصادية

وقال الباحث الاقتصادي أمين العليمي، لـ«العربي الجديد»، إن الصراع الآن والمعارك المستعرة بالتوازي مع تحرك دولي مكثف للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لتقاسم الكعكة الاقتصادية، مع سعي كل طرف لتوسيع سيطرته الميدانية على أهم المناطق الاستراتيجية، وهو ما يلاحظ في تصاعد حدة التوترات والأزمات المركبة والمتعددة بين أكثر من طرف. وأشار العليمي إلى بروز سيناريو غامض يتمثل في الانسحابات المتتالية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات والتشكيلات العسكرية التي تدعمها في أكثر من موقع ومنطقة، أهمها وأكثرها غموضاً ما حدث في الحديدة شمال غربي اليمن، بما يشبه تسليم الحوثيين للمواقع والمناطق التي كانت تتمركز فيها الوية العمالقة المدعومة إماراتياً، وهو ما يعد بمثابة تسليم محافظة الحديدة وميناءها الاستراتيجي للحوثيين.

مأرب وشبوة

وتعد مأرب وشبوة من بين 20 محافظة يمنية أهم ما تبقى من جغرافيا للحكومة المعترف بها دولياً، في ظل انتشار الصراع على بقية المحافظات التي يسيطر الحوثيون على ما يقارب 9 محافظات منها، بينما تخضع عدن ومناطق في جنوب اليمن لنفوذ المجلس الانتقالي المدعوم إماراتياً، في حين ما زالت هناك محافظات محل نزاع وصراع وحرب ضروس بين مختلف الأطراف المتنازعة.

وعملت الحكومة اليمنية، قبل نحو عامين، على استئناف محدود لعملية إنتاج النفط في محافظة مأرب شمال شرق اليمن قطاع (18) عبر المشغل الوطني شركة صافر لاستكشاف وإنتاج الخام، وبلغ إنتاج صافر 20 ألف برميل يومياً، يكرر منها 8 إلى 10 آلاف برميل محلياً، فيما يتم تصدير المتبقي، إضافة إلى استئناف الإنتاج من حقول المسيلة في حضرموت جنوب شرقي اليمن، عبر المشغل الوطني شركة بترو مسيلة لإنتاج واستكشاف النفط، بحوالي 33 ألف برميل يومياً.

المواطنون محرومون من الثروات

وبينما تتصاعد الحرب بين المتصارعين على ثروات اليمن، يشير تقرير حديث لمنظمات يمنية ودولية، إلى أن جميع أطراف الحرب استخدموا التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، إذ أعاق سلوكهم بشكل كبير وصول المدنيين إلى الغذاء والماء، وقد قاموا بذلك بالرغم من علمهم الواسع بالوضع الإنساني المزري في اليمن، حيث كان الناس، بمن فيهم الأطفال، يموتون من الجوع.

ووثق التقرير، الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، تحقيقات ميدانية استمرت لمدة عام، كيف حرمت أطراف النزاع المدنيين من المواد الضرورية لبقائهم على قيد الحياة، لافتا إلى أن الأسلوب الذي تم به تنفيذ الهجمات يشير إلى القصد في تدمير مصادر الغذاء مثل المحاصيل في الأراضي الزراعية والماشية، وكذلك إعاقة ترميم البنية التحتية وزراعة الأراضي في المستقبل.

وترجح تقارير اقتصادية أن القيود المفروضة من قبل جميع الأطراف على عملية التنقل والشحن التجاري والتوزيع بين المدن أثرت بشكل سلبي كذلك على القوة الشرائية للسكان، وبالتالي وصولهم إلى الغذاء والماء.

ديون

ارتفاع مديونية الأردن وسط تصاعد الأزمة الاقتصادية

شهدت الديون الأردنية الخارجية والداخلية ارتفاعاً كبيراً، خلال السبعة شهور الأولى من العام الجاري، وسط ضغوط اقتصادية تتعرض لها الحكومة بسبب الجائحة الصحية

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

سجل إجمالي مديونية الأردن ارتفاعا كبيرا، خلال سبعة شهور الأولى من العام الحالي، بنحو 1,65 مليار دولار، ليبلغ 48,3 مليار دولار، مشكلة ما نسبته 108% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 46,6 مليار دولار لذات الفترة من العام الماضي 2020، وبما نسبته 106,5% من الناتج المحلي الإجمالي. وحسب خبراء اقتصاد لـ«العربي الجديد»، يتوقع تواصل ارتفاع المديونية في الفترة المقبلة، في ظل استمرار التوجهات الحكومية نحو الاقتراض لتخفيف الأزمة المالية. ووفقا لأحدث بيانات للبنك المركزي الأردني، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية يوليو/ تموز الماضي عن مستواه في نهاية العام الماضي، بمقدار 523,6 مليون دينار (الدينار = 1,41 دولار)، ليصل إلى 19,457 مليار دينار، وبنسبة 61,4% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 61% لعام 2020.

وارتفع الدين الداخلي للحكومة بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، في نهاية يوليو/تموز، عن مستواه في نهاية العام الماضي، بمقدار 40,7 مليون دينار، ليبلغ 12,82 مليار دينار، وبنسبة 40,5% من الناتج المحلي الإجمالي. وتصنف المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على أنها مؤسسة عامة، وتقوم على توفير خدمات التقاعد لفئات كبيرة من العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، وهي من وجهات الاقتراض التي تلجأ إليها الحكومة لتغطية بعض المتطلبات المالية.

وبالنسبة للدين الخارجي المترتب على الأردن في نهاية يوليو/تموز، فقد ارتفع بمقدار 640,6 مليون دينار، ليصل إلى 14,738 مليار دينار، وبنسبة 46,5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 45,5% في نهاية عام 2020. وقال مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني، ضرار الحراسيس، لـ«العربي الجديد»، إن المديونية، حسب المؤشرات المتاحة والتوجهات الحكومية لمزيد من الاقتراض، ستواصل ارتفاعها بشكل كبير خلال العام المقبل، ما يزيد الضغوط على الاقتصاد الأردني، ويبقي عجز الموازنة عند مستويات مرتفعة.

وأضاف أن جائحة كورونا وتداعياتها عمّقت الأزمة الاقتصادية في الأردن، وباتت الحكومة تسعى إلى مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي، لتخفيض عجز الموازنة، وتغطية الإنفاق على مجالات أساسية. وتتضمن الموازنة التقديرية للأردن للعام المقبل اتجاه الحكومة إلى اقتراض مبلغ يتجاوز 8 مليارات دينار، لسد عجز الموازنة وأقساط الدين وفوائده، وذلك من طرح سندات يورو بوند وسندات دولارية واقتراض من جهات خارجية والبنوك المحلية.

وأضاف أن هذه مؤشرات في غاية الخطورة على الوضع الاقتصادي، حيث سترتفع تبعا لذلك أقساط وفوائد الدين العام للسنوات المقبلة، وبالتالي بقاء العجز المالي عند مستويات مرتفعة. ونبّه عايش إلى أن استمرار الحكومة في الاقتراض من البنوك المحلية سيؤدي إلى شح في السيولة المحلية وارتفاع كلفها على الأفراد والقطاع الخاص، لا سيما وأن البنوك عادة تفضل إقراض الحكومة من باب ضمان التسديد والعائد من الفائدة. وقال إن الاقتصاد الأردني لم يدخل على ما يبدو بالشكل المطلوب في بداية مرحلة التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا، إذ ينذر ارتفاع الإصابات والوفيات بالوباء باحتمال العودة إلى الإجراءات السابقة أو جزء منها، كفرض حظر شامل وجزئي وإغلاق بعض القطاعات الاقتصادية.

مخاوف من انعكاس زيادة الإصابات بكورونا سلبا على القطاعات الاقتصادية (فرانس برس)

سورية

اتفاقات تعزّز هيمنة روسيا على الاقتصاد

عدنان عبد الرزاق

دخلت روسيا مرحلة جديدة لتعزيز سيطرتها على الاقتصاد السوري عبر إرسال وفود تجارية واستثمارية إلى مدن سورية قامت بإبرام اتفاقات «خاصة» مع مجالس هذه المدن ومنظمات غير حكومية، كما حصل أول من أمس بين وفد محافظة بارووسلافل الروسية ومحافظة حلب. وكشفت مصادر سورية أن رئيس الوفد الروسي دميتري سابلين بحث مع محافظ حلب حسين دياب مذكرات تفاهم عدة، في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف زيادة التعاون المشترك في مختلف المجالات.

وتضيف المصادر التي رفضت ذكر اسمها، لـ«العربي الجديد»، أن الاقتصاد جاء في مقدمة اهتمام الوفد الروسي، فتم التركيز على الزراعة والعقارات، وأسفر اللقاء عن توزيع مذكرة للدراسة بين الإقليم الروسي ومحافظة حلب، تتضمن وضع البرامج والخطط المشتركة، إلى جانب تشكيل اللجان المشتركة وفرق العمل وتقديم الدعم لأصحاب النشاطات الاقتصادية. وبالتوازي مع وفد إقليم بارووسلافل، وصل إلى دمشق أمس وفد من إقليم كراسنودار الروسي، برئاسة الكسندر بوريفيتش تكاتشينكو، لبحث التعاون التجاري والاستثماري مع اتحاد غرف التجارة السورية، الذي تمخض عن اتفاق لتطوير وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين رجال الأعمال والشركات في كلا البلدين، وقعه عن الجانب السوري رئيس اتحاد غرف التجارة محمد أبو الهدى اللحام.

وبدأ الاختراق الروسي للمحافظات السورية العام الماضي، وقت أبرم وفد روسي غير حكومي عقوداً في مدينة حمص السورية لتنظيم التصدير المباشر لزيت الزيتون السوري إلى الأسواق الروسية، ليتابع، في الفترة نفسها، وفد من رابطة المستوردين والمصدرين الروسية جولاته في المحافظات السورية الخاضعة لسيطرة نظام بشار الأسد، ويبرم عقودا عدة في مجالات إعادة الإعمار والنفط والكهرباء، إضافة إلى عقود تصدير المنتجات الزراعية السورية إلى روسيا.

وتبعه، في الفترة نفسها، وفد تجاري روسي ليوقع اتفاقاً مع غرفة تجارة طرطوس لتصدير حوالي 700 حاوية من الفواكه والخضار إلى الجنوب الروسي، بعد أن اتفق الجانبان على إقامة منشأة لفرز وتوضيب وتعبئة السلع الزراعية بأنواعها المختلفة في طرطوس، وفق المواصفات العالمية، باستثمار سوري – روسي.

ويرى القانوني أيمن أبو هاشم أن الاتفاقات، التي تتم بين وفود غير حكومية أو قطاعية من أطر روسية إقليمية، تؤكد الحالة المزرية لمفهوم السيادة لدى نظام بشار الأسد، لأن السياق الطبيعي والمعروف دولياً أن تتم الاتفاقات بين المؤسسات والوزارات المتخصصة مع الدول الخارجية، بما يضمن التكامل والندية وتحقيق المصالح المشتركة.

ويضف أبو هاشم لـ«العربي الجديد» أن الذي يجري بهذا الصدد، ومنذ عامين، يؤكد توغل روسيا في المؤسسات السورية وسيطرتها واقعياً على الأرض، فروسيا تنطلق من تلك الاتفاقات والزيارات من مصالحها فقط بعيداً عن أثر الاتفاقات على خلل المعروض السلعي بالسوق السورية وارتفاع الأسعار أو حتى حقوق السوريين بثرواتهم التي تنهبد، لأن تلك الاتفاقات تعدت التبادل التجاري ووصلت إلى السيطرة على أهم ثروات البلاد النفطية والفوسفات.

وتتسارع خطوات روسيا من أجل مزيد من السيطرة على الاقتصاد السوري، فبعد موافقة وتوقيع نظام بشار الأسد العام الماضي على ما سمّيَ بـ«حزمة الاتفاقات» التي قدمها نائب رئيس مجلس الوزراء يوري بوريسوف، تقوم حالياً بعمل شكل جديد للهيمنة يربط الأقاليم الروسية بالسورية بطريقة مباشرة، وفق الاقتصادي السوري محمود حسين لـ«العربي الجديد».

وبعد اتفاقات النفط والغاز والفوسفات، التي هدفت منها للسيطرة واسترداد الديون، حسب حسين، تقيم روسيا اليوم رصيفاً بحرياً عائماً قرب سواحل طرطوس، بعد اتفاق الاستثمار عام 2019، ولمدة 49 سنة، والهدف منه تأكيد السيطرة والتعامل مع سورية كدولة تابعة لروسيا. ويرى الاقتصادي السوري أن الاتفاقات القطاعية التي تراها تختلف حتى عن اتفاقات الحضيات وزيت الزيتون العام الماضي، لأنها تأتي من وفود إقليمية وليست فقط غير حكومية.

بروفايل

رئيس قمة المناخ الـ«لوك شارما»، الذي فشل في التوصل الى اتفاق جيد لحماية الارض والبيئة وتقليل الطاقة الاحفورية، كان من المؤيدين لمشروع نفطي، ما دفع البعض الى وصفه بالمنافق

(Getty)

ألوك شارما

مصطفى قماس

بصوت مرتعش ودموع يحاول كبحها، عبّر رئيس قمة المناخ، الـ«لوك شارما»، عن «الأسف العميق» للتغييرات التي أدخلت في الدقائق الأخيرة على مسألة الطاقات الأحفورية. الأسف الذي عبر عنه شارما يأتي من التعديلات التي أدخلت على اتفاق قمة المناخ بضغط من الهند والصين حول الطاقات الأحفورية، بل إنّ الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، حذّر من أنّ «كارثة المناخ ما زالت تقرع الباب». بعد علامات التأثر التي بدت عليه والتي قوبلت بتصفيق الحاضرين، عاد شارما ليقول: «أتفهم الخيبة الكبيرة، لكن من الضروري حماية هذا الاتفاق». تلك الدموع التي طفرت من عيني شارما تفضح حجم الضغط الذي كان عليه كدبلوماسي قاد المفاوضات وتراس القمة الأخيرة التي عقدت قبل أيام في مدينة غلاسكو ببريطانيا، خصوصاً أنّ مراقبين كانوا أكدوا أن مهمته ستكون معقدة، بل إن ثمة من شكك في قدرته على الاضطلاع بها، مشيرين إلى افتقاده الكاريزما. السبت الماضي، جرى تبنّي اتفاق تسريع محاربة الاحتباس الحراري للكوكب، من دون التأكد من إمكانية حصره في 1,5 درجة أو الاستجابة لطلبات المساعدة التي عبرت عنها الدول الفقيرة.

لم يكن شارما الاختيار الأول لرئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، الذي عينه في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي بعد رفض ديفيد كاميرون تولي المهمة، علماً أنّ شارما مقرب من جونسون، الذي تعرف عليه عندما كان عمدةً للندن، فيما كان شارما نائباً محافظاً عارض بشدة توسعة مطار هيثرو. شارما رأى النور بتاج محل في الهند، واستقرت أسرته في مدينة ريدينغ بضواحي العاصمة لندن عندما كان يبلغ من العمر خمسة أعوام. كان والده مقرباً من المحافظين، بينما مثّلهم الابن في مجلس العموم اعتباراً من عام 2010. هو نائب بريطاني يبلغ من العمر أربعة وخمسين عاماً، من غرب لندن، تحمّل مسؤوليات وزارية في حكومتي تيريزا ماي وبوريس جونسون. لا شيء في مسارَه كان يشي بأنه سيكون رئيساً لقمة المناخ، فبتشجيع من زوجته السويدية، أضحى نائباً محافظاً في عام 2010، قبل أن يتولى حقائب صغيرة تسند إليه، كمسؤولية وزارة التنمية الدولية بعد تولي بوريس جونسون الوزارة الأولى في 2019. في مساره المهني، لم يكن على صلة بقضايا المناخ، فبعد تخرجه من جامعة «سالفورد» في الشمال الغربي لبريطانيا، أضحى خبيراً في المحاسبة، إذ تخصص في مالية الشركات.

عندما اختير لقيادة المفاوضات وتولي رئاسة القمة، استغربت منظمات المجتمع المدني، لأنّ شارما ليست لديه سوابق في الدفاع عن البيئة، وهو ما يتجلى في سلوكه عند التصويت في مجلس العموم البريطاني. وتبيّن أنّ شارما كان يصوت في مجلس العموم ضد القوانين الإيكولوجية (تشريعات لحماية البيئة)، بل دعم مشروعاً لأبار جديدة للنفط والغاز، ما دفع منظمات دولية لوصفه بالمنافق. غير أنّ الرجل سعى بعد تعيينه رئيساً للقمة إلى صبغ صورته لدى الرأي العام بالأخضر، عندما صرح للصحافة البريطانية بأنه أضحى نباتياً بعدما اقتنعته ابنته بذلك. ألقيت على عاتقه مهمة التوصل إلى تقدم في معالجة ملف المناخ وإقناع الدول بالالتزام بالأهداف المحددة من أجل إنقاذ الكوكب. وزار بعد تعيينه رئيساً للقمة أكثر من ثلاثين بلداً في بضعة أشهر، وبدا يكتشف فضائل الإيكولوجيا، ووعد بأن تكون سيارته المقبلة كهربائية، بعد تعرضه لانتقادات حول استعماله سيارة تعمل بالسولار. سعى إلى لعب دوره لدى الهيئات الأممية، داعيا الدول إلى الحضور إلى قمة المناخ بطموحات مناخية جديدة، لكن كان عليه أن يوظف جميع قدراته التفاوضية والدبلوماسية من أجل إقناعها بذلك.

صورته وهو يسعى إلى كبح دموعه طغت على مشهد النهاية في اتفاق المناخ، فقد رأى فيه البعض علامة فشل في التوصل إلى إنقاذ الأرض، ودفع الدول للوفاء بالتزاماتها بتسريع مكافحة ارتفاع الحرارة في الأعوام المقبلة. وحسب مراقبين، لم تنجح قمة المناخ في تبني ما يطالب به العلماء المختصون لاحتواء الارتفاع المتزايد في درجات حرارة كوكب الأرض والحدّ من الانبعاثات الغازية.

أخبار

توقعات بزيادة التمويل الإسلامي عالمياً

توقع مؤشر «ريفينيتيف» لتنمية التمويل الإسلامي لعام 2021، ارتفاع قيمة صناعة التمويل الإسلامي إلى 4,94 تريليونات دولار بحلول عام 2025. وبحسب تقرير للمؤشر الصادر أمس الأربعاء، حافظت الأصول العالمية للصناعة على نمو قوي بنسبة 14 بالمائة، لتصل إلى 3,374 تريليونات دولار في 2020. فيما نمى قطاع الصكوك، وهو ثاني أكبر قطاع في التمويل الإسلامي، بنسبة 16 بالمائة في 2020 بقيادة كل من دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق آسيا.

وأشار التقرير إلى أنّ أصول التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية، ارتفعت بنسبة 18 بالمائة في 2020 إلى 826 مليار دولار. وحققت المملكة التطورات في مجال الحوكمة، إضافة إلى موقعها الريادي في مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث ارتفع مؤشر السعودية من 64 في 2019 إلى 74 في 2020، وهو ما يضعها في المركز الثالث بعد ماليزيا وإندونيسيا. وسلط التقرير الضوء على الاتجاهات الجديدة هذا العام، بما في ذلك التوسع في صناعة التكنولوجيا المالية والبنوك الرقمية بقيادة ماليزيا وإندونيسيا والسعودية والبحرين والإمارات.

تركيا تستعد لتنظيم 358 معرضاً خلال 2022

تستعد تركيا لاحتضان 358 معرضاً مختلفاً خلال العام المقبل، جزء كبير منها في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والمواد الغذائية. وبحسب بيانات حصلت عليها الأناضول من اتحاد الغرف والبورصات التركية، فإنّ 115 معرضاً من المقرر تنظيمها في تركيا خلال العام المقبل، ستكون ذات طابع دولي. وتستحوذ المعارض المختصة بالثروة الحيوانية

والزراعة والمواد الغذائية، على الجزء الأكبر من المعارض المقرر إقامتها في تركيا خلال العام المقبل.

ومن المقرر أن تحتضن 26 مدينة تركية 39 معرضاً في مجال الثروة الحيوانية، كما تحتضن إسطنبول لوحدها 4 معارض في مجال الزراعة والثروة الحيوانية، وفي مجال المواد الغذائية، سيتم تنظيم 21 معرضاً في عموم تركيا، 7 منها على مستوى دولي.

انخفاض الدولار الأميركي مقابل الشيكل

انخفض سعر صرف الدولار، صباح أمس الأربعاء، إلى 3,079 شيكلات، بعدما كان سعر صرفه توقف أمس عند 3,90 شيكلات وهي المرة الأولى منذ مارس/ آذار 1996 التي ينخفض فيها سعر صرف الدولار بهذا الشكل.

كما تواصل تراجع سعر صرف اليورو والجنيه الاسترليني أيضاً إذ تراجع صرف اليورو أمس، إلى 3,485 بينما وصل سعر صرف الجنيه الاسترليني إلى 4,144 شيكلات، وهو تراجع سجلته العملتان للمرة الأولى منذ سنوات طويلة.

ولفتت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إلى أنّ البنك المركزي لإسرئيل كان امتنع مع بدء تراجع سعر صرف الدولار عن التدخل وشراء الدولار، وذلك بسبب الانتقادات التي واجهها مراقب الدولة الإسرائيلي، لكن البنك عاد الأسبوع الماضي وتدخل في سوق العملات الأجنبية لا سيما مع تراجع سعر كلّ من الدولار والجنيه الإسترليني وذلك لحماية المصدرين والصادرات الإسرائيلية.

مال وسياسة

وجدت ملايين الأسر الأوروبية نفسها في مواجهة أزمة طاقة خانقة وسط تصاعد الصراع حول هذا الملف بين روسيا والقارة العجوز، التي تتفاقم معاناتها بسبب اعتمادها على استيراد نسبة كبيرة من الطاقة من الخارج لا سيما من روسيا

أوروبا تكتوي بأزمة الغاز

نقص الطاقة يفاقم معاناة القارة العجوز... وروسيا تقلّص الإمدادات

ناصر السهلي

تصاعدت معاناة القارة العجوز من أزمة الطاقة في ظل صراعاتها السياسية مع روسيا التي عمدت إلى تقليص تدفق الغاز إلى أوروبا، وفي هذا الإطار، وجدت ملايين الأسر الأوروبية نفسها في مواجهة فواتير طاقة أعلى بكثير من الأعوام الماضية.

وظهرت في الأفق مخاوف أوروبية مكتومة من تصاعد ردود الأفعال الروسية، وسط دعوات لإبطاء تشغيل «سيل الشمال2» (نوردستريم2) الذي انتهى مده من روسيا إلى الشمال الألماني مرورا ببحر البلطيق. وما يزيد معاناة القارة العجوز اعتمادها على استيراد نسبة كبيرة من الطاقة من الخارج ولا سيما من روسيا التي تصدر لها نصف احتياجاتها من الغاز تقريباً، حسب بيانات رسمية. أبعاد عديدة تتعلق بهذا الملف زادت من تعقيد أزمة الطاقة في أوروبا، ومنها دخول بيلاروسيا على الخط، بعد تهديد رئيسها، الكسندر لوكاشينكو، القارة العجوز بوقف مرور الغاز إليها، رداً على انتقادات أوروبية وفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على نظامه. ويعتمد المعسكر الأوروبي بشكل متزايد على الطاقة المستوردة من الخارج، إذ ورغم اختلاف النسب المئوية من 97 في المائة في حالة مالطا ونحو 77 في المائة لإيطاليا إلى حوالي 67 في المائة لألمانيا، فإنّ متوسط اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على مستوردات الطاقة من الخارج تصل إلى نحو 60 في المائة. الزيادات التاريخية في أسعار الوقود على الأراضي الأوروبية، خصوصاً مع بدء فصل الشتاء القارص، يذهب بدوله إلى وضع غير سار في 2021.

وفي كواليس «الاقتصاد السياسي» الأوروبي يبدي البعض قلقه وحاجة القارة للبحث عن بدائل أبعد من جغرافية روسيا، بما فيها مشاريع مقترحة من المتوسط والخليج العربي، من خلال خطوط تتشابك فيها أيضا مصالح روسية وغير روسية، وتظهر أثارها في البحر الأسود وقزوين.

معاناة القارة العجوز

عانت أوروبا، خلال الفترة الأخيرة، من انخفاض مخزونها من الغاز الطبيعي، وذلك بعد الكشف عن أن شركة غازبروم الروسية لم تقم بتخزين كاف في ألمانيا والنمسا، ما أشاع أجواء عدم يقين بشأن استقرار الإمدادات الروسية. ودفع ذلك إلى قفزات في أسعار الغاز والتدفئة في عموم أوروبا مع بداية خريف العام الحالي 2021، وبقاء مؤشرات الارتفاع مع الشتاء الذي يرهق فواتير مواطني الاتحاد الأوروبي.

وحسب كبير الباحثين في معهد أكسفورد لدراسات الطاقة، مايك فولوود، فإن ارتفاع الأسعار في السوق الأوروبي يعود في جزء رئيسي منه إلى عدم قدرة غازبروم الروسية على تلبية توقعات عملائها الأوروبيين مدهم بما وقعوا عليه في العقود طويلة الأجل، والتي تخزن في روسيا والاتحاد الأوروبي. «غازبروم» من ناحيتها اتبعت تكتيكاً للضغط على الأوروبيين «لأجل الوقود الأوروبي، إذا يسود اعتقاد بأنّ تشغيل «نوردستريم2» بطاقته السنوية البالغة 55 مليار متر مكعب، لن يدخل حيز التنفيذ قريباً.

وإبقاء الروس لإمدادات الغاز في الحدود الدنيا يعني أن مواطني وشركات شمال وغرب أوروبا سيجدون أنفسهم تحت ضغط ارتفاع الأسعار، بحسب تصريحات لكبيرة محللي سوق الغاز في المجموعة الاستشارية النرويجية «ريستاد إنرجي» إميلي ماكلين. ورأت ماكلين أن الإبقاء على الأسعار تحت السيطرة «يتطلب مؤشرات واضحة على أن روسيا بصدد زيادة صادرات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي».

اعلى مستوى للأسعار

ارتفعت اسعار عقود الغاز الطبيعي المتداولة في اوروبا الى اعلى مستوى في شهر، خلال تعاملات الاربعاء، وسط مخاوف متعلقة بالامدادات. وعلقت هيئة تنظيم الطاقة في المانيا، اجراءات الموافقة على خط انابيب رئيسي جديد لنقل الغاز الروسي الى اوروبا. وحسب وكالة بلومبيرغ، ارتفعت عقود الغاز الطبيعي المتداولة في هولندا الى 101,82 يورو لكل ميجاواط في الساعة، وهو اعلى مستوى للعقد الاكثر نشاطا منذ 8 اكتوبر، وذلك بعدما قفز السعر 18% يوم الثلاثاء.

تهديدات بيلاروسيا

ولعل تداخل السياسة بالاقتصاد، وخصوصا الطاقة، بدأ ينعكس في تصريحات متشنجة للرئيس البيلاروسي، الكسندر لوكاشينكو، في تهديده أوروبا بوقف مرور الغاز إليها، بعد انتقادات وفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على نظامه على خلفية أزمة لاجئي الحدود مع بولندا، والاتحاد الأوروبي من خلفها.

تلك التهديدات يقرأها الأوروبيون كحالة «منسقة» بين لوكاشينكو والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مع توقعات بأن يكون شتاء أوروبا هذا العام قارصا جدا ومكلفا جدا ماليا لدول شمالها وغربها، التي عانت بالأساس من آثار جائحة كورونا.

موسكو تضغط على أوروبا بتقليص إمدادات الغاز (Getty)

ملايين الأسر الأوروبية في مواجهة أزمات وقود خانقة

الاعتماد على الخارج

أزمة ارتفاع فاتورة الطاقة الأوروبية يعيدها المختصون إلى اعتماد القارة بشكل متزايد على الواردات من الخارج، حيث يسري قلق من أنه سواء تعلق الأمر بالغاز أو النفط والفحم فإن الشركات الروسية باتت تهيمن على السوق، بل وعلى نحو نصف واردات الدول من الغاز الطبيعي، ما يترك الأوروبيين بين فكي كماشة تخلط السياسة بالطاقة.

فتوفير الغاز الطبيعي للقارة يتم من الخارج عبر خطوط أنابيب من بيلاروسيا وأوكرانيا وتركيا، من خلال البحر الأسود، بالإضافة إلى أنابيب بحر البلطيق.

معضلة الأوروبيين أنهم في قمة المناخ العالمية الأخيرة في غلاسكو، كوب 26، (بين 31 أكتوبر/ تشرين الأول و12 نوفمبر/ تشرين الثاني) أطلقوا مشاريع وتصريحات طموحة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، فيما الواقع يفيد بأن تحقيق أهداف وكالة الطاقة الدولية (IEA)، لسيناريو صفر انبعاثات الغاز المضرة بالغلاف الجوي بحلول 2050، لن يكون بمتناول الدول، وهو على الأقل ما ذهب إليه الرئيس التنفيذي لشركة بريتش بتروليوم، برنارد لوني، في كلمته مؤخرا أمام مؤتمر أبوظبي للبترول الدولي.

وفي سيناريو وكالة الطاقة الدولية، فإن الاحتياج والطلب العالمي على النفط سينخفض بحلول 2050 إلى نحو 24 مليون برميل يومياً (بدل 100)، أي بما يكفي لملء نحو 10 ناقلات عملاقة.

ورغم إعلان شركات كبرى، وبينها «بريتش بتروليوم» عن خفض إنتاج النفط والغاز بنسبة تصل إلى 40 في المائة بحلول 2030، ما يعني إيقاف جميع عمليات الاستكشاف الجديدة في مختلف الدول، فإنّ شركات أخرى مثل «رويال دوتش شل» متعددة الجنسيات، و«إيني» الإيطالية تزيد إنتاجها إلى الذروة بحلول 2025، مع استمرار طلب الصين ودول أخرى للطاقة، وثبات الروس في الإنتاج وغياب توافق على خفض الإنتاج العالمي بما يخدم المناخ.

المزيد من التفاصيل
على الموقع الالكتروني

هل تعرقل روسيا صادرات الطاقة الإيرانية؟

تتخوف شركات النفط الروسية من نجاح مفاوضات الملف النووي الإيراني على مصالح الطاقة الحيوية في أوروبا والصين

لندن ـ **موسى مهدي**

هل تعرقل موسكو محادثات الملف النووي الإيراني التي من المقرر أن تنطلق الشهر الجاري بسبب مصالح الطاقة والاستراتيجية الروسية الرامية للهيمنة على سوق الطاقة في أوروبا والصين؟ سؤال طرحه عدد من خبراء الطاقة في روسيا وعواصم أوروبية خلال الآونة الأخيرة.

ويرى محللون أن مصالح روسيا الحيوية في تجارة النفط والغاز ستتضرر في حال نجاح مفاوضات الملف النووي وفك العزلة الإيرانية، إذ إنّ لدى طهران احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي وربما ستتمكن من استثمارها وتسويقها على حساب موارد الطاقة الروسية.

ولا يستبعد محللون أن تكون إيران منافساً شرساً لروسيا في أسواق استراتيجية للطاقة مثل أوروبا والصين، في حال نجاح المفاوضات النووية، حيث إن إيران قريبة من السوق الأوروبي من جهة، كما أن لدى الصين اتفاقاً طويل الأجل مع إيران لتطوير مكامن النفط والغاز يمتد لفترة 25 عاماً وبقيمة استثمارات تقدر بنحو 250 مليار دولار، وهو ما يعني أن الصين ستفضل استيراد الغاز أو النفط الإيراني على الروسي.

ووقعت الشركات الروسية الأسبوع الماضي اتفاقية مع إيران لتطوير حقل جالوس الإيراني الذي تم اكتشافه حديثاً في بحر قزوين وبحصة أغلبية في وقت تضطر طهران للتمويل وربما تم بشروط مجحفة لها. وتقدر احتياطات حقل جالوس بنحو 3,5 تريليونات متر مكعب من الغاز، وهو ما يعادل نحو 25% من احتياطات الغاز في حقل بارس الجنوبي بإيران وحقل جالوس جزء من بحر قزوين الغني بالطاقة.

وتقدر نشرة «أويل برايس» احتياطات النفط والغاز الطبيعي في حوض بحر قزوين بنحو 48 مليار برميل من النفط و292 تريليون قدم مكعبة من الغاز، وفقاً لبيانات النشرة الأميركية المتخصصة في الطاقة. ويتوقع محللون أن يحظى الحقل بتمويل سهل من المؤسسات المالية الغربية، في وقت تعاني أوروبا من أزمة غاز.

وحسب «أويل برايس»، من المتوقع أن تضخ المصارف التجارية الأوروبية في كل من النمسا وألمانيا وإيطاليا مليارات الدولارات لتطوير الحقل القريب من أوروبا، ويمكن ربطه من بحر قزوين بشبكة خطوط الغاز الروسي التصديرية لأوروبا.

في شأن تعزيز هيمنة روسيا على سوق الغاز الأوروبي، قال مسؤول روسي كبير في تعليق على أهمية تطوير شركات الطاقة الروسية لحقل جالوس: «هذه خطوة نهائية لإحكام السيطرة الروسية على سوق الطاقة الأوروبي». من جانبه، قال الخبير البريطاني سايمون واتكنز في تحليل بنشرة «أويل برايس» الأميركية للطاقة: «إذا كانت التقديرات الأولية لاحتياطات الغاز في حقل جالوس صحيحة، فسيكون الغاز الإيراني قادراً على تلبية ما لا يقل عن 20% من احتياجات أوروبا من الغاز».

ومن هذا المنطلق يلاحظ أن الشركات الروسية ضغطت على إيران لأخذ حصة رئيسية في تطوير حقل جالوس حتى تتمكن موسكو عبر شركة غاز بروم من تحديد حجم الإمدادات والمسار وسعر الغاز المصدر من حقل جالوس لأوروبا. ويقول واتكنز: «حقل جالوس سيزيد من سلطة موسكو في مجال الطاقة على أوروبا».

وتدعو الولايات المتحدة حلفاءها الأوروبيين لتنويع مصادر الغاز الطبيعي وتقليل نسبة الغاز الروسي من إجمالي احتياجات أوروبا المقدرة حالياً بنحو 200 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً. ويشكل تزايد اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية، خصوصاً إمدادات الغاز نقطة خلاف جوهرية بين واشنطن وحلفائها في الاتحاد الأوروبي، إذ ترى الولايات المتحدة أنّ موسكو تبتز أوروبا عبر الغاز وتؤثر على قرارها السياسي.

من جانبه، يقول الخبير في الصندوق الوطني لأمن الطاقة الروسي، والخبير في الجامعة المالية التابعة للحكومة الروسية، ستانيسلاف ميترافوفيتش: «حقيقة، روسيا وإيران حليفان تكتيكيان في الصراع السوري، ولديهما، بشكل عام، مواقف متقاطعة في السياسة الخارجية، ولكن لا ننفي أن هنالك منافسة مباشرة بيننا في سوق النفط والغاز، فروسيا أيضاً مورد للغاز إلى السوق الصينية، كما أن إيران ستنافسنا عليها».

شركات الطاقة الروسية أخذت حصة رئيسية في حقل جالوس

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

بوتين يشرف شخصيا على تنفيذ استراتيجية الطاقة مع الشركات الروسية (Getty)

خيارات موسكو البديلة لضخ الغاز

برلين ـ **شادي عاكوم**

يهدد رئيس بيلاروسيا الكسندر لوكاشينكو الأوروبيين بوقف عبور الغاز الروسي عبر بلاده إلى بولندا ومنها إلى ألمانيا بواسطة خط الأنابيب يامال، وهو الذي يؤمن الإمدادات لدول الاتحاد الأوروبي. يأتي ذلك في خضم الصراع حول المهاجرين على الحدود وبين دول الاتحاد، والذي يتزامن مع ارتفاع أسعار الغاز لمستويات قياسية مع حلول فصل الشتاء. فما مدى أهمية خط يامال للأوروبيين، وهل هناك من بدائل؟

وفق تقارير صحافية، بينها فوكوس أونلاين، فإن شركة غاز بروم، المملوكة للدولة الروسية والمالك الوحيد للبنية التحتية للنقل والتي تشغل خط الغاز يامال، لديها ثلاثة ممرات نقل أخرى إلى غرب أوروبا، إلا أنه من الناحية التقنية البحتة من الممكن للرئيس البيلاروسي وقف ضخ الغاز، لكن من وجهة النظر القانونية سيكون ذلك انتهاكا صارخا للقانون المعمول به، والذي لن تقف موسكو موقف المتفرج تجاهه. وعليه، فإنه وفي حال إقدام لوكاشينكو على هذه الخطوة لمعاقبة العملاء في الاتحاد الأوروبي كردة فعل على تأزم الوضع بخصوص المهاجرين مع بلده، فإن لدى غاز بروم خيارات بديلة كافية لأن عمليات التسليم للعملاء في غرب ووسط وشرق أوروبا تمر عبر ثلاثة ممرات نقل، منها خط أنابيب يامال، الذي تم بناؤه عام 1999، بسعة سنوية تبلغ 33 مليار متر مكعب من الغاز، وهو الأصغر نسبيا. وهناك خط نورد ستريم 1، والذي احتفل أخيرا بمرور 10 سنوات على بدء تشغيله، وهو خط مباشر بين روسيا وألمانيا بدون دول عبور عبر بحر البلطيق. وهناك خط ثنق عبر أوكرانيا وعقد تشغيله ما زال ساريا حتى العام 2024، ويسمح بضخ 40 مليار متر مكعب ويمكن زيادة الكميات في أي وقت إذا لزم الأمر، لأنه قادر على نقل 140 مليار متر مكعب من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي.

3 بدائل عملية لنقل مشتقات الطاقة الروسية إلى أوروبا

علاوة على ذلك، تقوم غاز بروم بتزويد جنوب شرق أوروبا عبر خط البلقان، والذي قد يؤمن ما يصل إلى 15,75 مليار متر مكعب من الغاز إلى بلغاريا وصربيا وهنغاريا، وحيث يعتبر هذا الخط استمرارا لخط «تركيش ستريم»، الذي يمر عبر البحر الأسود بين روسيا وتركيا.

ويبقى أخيرا المشروع المثير للجدل نورد ستريم 2، والذي تم انتهاء العمل به في سبتمبر/ أيلول، وكان الأمل بتشغيله قريباً، إلا أن ألمانيا أعلنت، الثلاثاء، تعليق آلية ترخيصه ريثما يتم ترتيب الإطار القانوني لشركة غاز بروم، والتي تفرضها القوانين الأوروبية، بينها الفصل بين الفيم على عمليات التشغيل والتسليم، والخط يسمح بضخ 55 مليار متر مكعب، وبالتالي لا يمكن التعويل على تشغيله خلال فترة قصيرة.

ورغم وجود البدائل العملية لنقل مشتقات الطاقة الروسية إلى أوروبا، يبقى السؤال: هل ستقبل القيادة الروسية بالإهانة من قبل لوكاشينكو وتعريض مصالحها الاقتصادية والمالية للخطر؟

في المقابل، برزت تعليقات تفيد بأن إيقاف الخط البيلاروسي ربما يخدم موسكو وستكون لديها حجة قوية للضغط على الأوروبيين وحثهم على استصدار التراخيص والشهادات لتشغيل نورد ستريم 2 في أسرع وقت ممكن.

خط «نورد ستريم 2» في انتظار التشغيل (Getty)

رؤية

هل تقود أسعار الغذاء إلى ربيع عربي جديد؟

عبد الوهاب بركات

في مطلع هذا الشهر، كشفت منظمة الأغذية والزراعة، فاو، عن أن الأسعار العالمية للأغذية الأساسية ارتفعت مجددا في أكتوبر/تشرين الأول إلى مستوى 133,2 نقطة بزيادة 3%، عن مستواها المسجّل في سبتمبر/أيلول، وبتلك الزيادة الجديدة يرتفع مؤشر الأسعار بنسبة 31,3% عن مستواه في أكتوبر 2020.

وكشفت المنظمة أيضا أن المؤشر، الذي يقيس التغيرات الشهرية والسنوية لسلة مكونة من الحبوب الرئيسية والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر، واصل ارتفاعه لثلاثة أشهر متتالية ليبلغ أعلى مستوى له منذ يوليو/تموز 2011. وعزت المنظمة آخر زيادة شهرية له إلى استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب والزيوت النباتية. فزادت أسعار الحبوب، وهي القمح والشعير والذرة، بنسبة 3,2% عن مستواها في سبتمبر، ليرتفع بنسبة 22,4% عن مستواها المسجل في نفس التوقيت من العام الماضي. واستمرت الأسعار العالمية للقمح في الارتفاع المطرد للشهر الرابع على التوالي، وسجلت زيادة إضافية في أكتوبر قدرها 5% عن الشهر السابق، لتصبح أعلى بنسبة 38,3% عما كانت عليه في السنة الماضية، ومحققة أعلى مستوى لها منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2012. وقالت المنظمة إن انحسار الكميات المتاحة للتداول في الأسواق العالمية نتيجة لتراجع معدلات الحصاد لدى البلدان المصدرة الرئيسية، لا سيما الاتحاد الروسي وكندا والولايات المتحدة الأميركية، قد استمر بدفع الأسعار صعوداً. في شهر إبريل/نيسان سنة 2008، عقد صندوق النقد والبنك الدوليين سلسلة اجتماعات في واشنطن وشكلا لجنة دولية من وزراء المالية والتنمية لمناقشة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة في العالم بشكل حاد بسبب زيادة الطلب وتراجع الإنتاج بفعل التغيرات المناخية وسوء الأحوال الجوية التي أتلفت المحاصيل في بعض البلدان، وبسبب زيادة مساحة الأراضي المستخدمة لزراعة محاصيل لاستخدامها كوقود لوسائل المواصلات.

وحذر مدير صندوق النقد الدولي من انتشار المجاعة إذا استمرت أسعار المواد الغذائية في الارتفاع الحاد، وقال إن تجارب الماضي أثبتت أن أوضاعا كهذي قد تنتهي بالحروب، وقد تؤثر سلبا على مصالح الدول المتقدمة أيضا بتهديد استقرار الأنظمة الحليفة في الدول النامية. وطالب رئيس البنك الدولي الدول الكبرى بإرسال معونات غذائية إلى الدول المحتاجة ودعم صغار المزارعين حول العالم دعما لاستقرار الأنظمة الحاكمة في العالم.

اقتراح رئيس البنك الدولي لم يلق آذانا صاغية، فارتفعت أسعار القمح والأرز والذرة لأكثر من الضعف، والمواد الغذائية عامة بنسبة 83%. وفرضت الدول المنتجة حظرا على تصدير القمح والأرز والذرة. وعانت الدول المستوردة، واندلعت المواجهات بين قوات الشرطة والمواطنين وسقط ضحايا، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية للثورات الشعبية في نهاية سنة 2010 وبداية 2011 في العديد من دول العالم والدول العربية حتى سقوط الأنظمة في دول الربيع العربي.

وفي سنة 2007 شهد العالم صدمة عالمية خطيرة وغير مسبوقة في أسعار الغذاء. وفي النصف الأول من 2008 تصاعدت أسعار الغذاء العالمية لمستويات مخيفة. وارتفعت أسعار القمح، المادة الأساسية لصناعة الخبز، حول العالم في الفترة من مارس 2007 إلى مارس 2008 بمعدل 130%. وللملاحظة أن أسعار السلع الأساسية انخفضت في الربع الأخير من 2008 بسبب ضعف الاقتصاد العالمي، ولكن أسعار المواد الغذائية وصلت مرة أخرى إلى مستويات قياسية في النصف الأول من 2011. عاملان رئيسيان كانا يدفعان إلى زيادة أسعار المواد الغذائية في الفترة بين سنة 2008 وسنة 2011. الأول هو تحرير تجارة السلع من الضوابط الرقابية والسماح بالمضاربة فيها، ما سمح للأسعار بالتقلب على نطاق واسع. والثاني هو استخدام الحبوب لإنتاج الإيثانول للوقود الحيوي. أعادت هذه الصدمة تركيز اهتمام العديد من الدول على قضية الأمن الغذائي.

ولسوء الحظ، تعد المنطقة العربية أكبر مستورد للحبوب في العالم. وتعتبر حكوماتها تغيير الاعتماد على الاستيراد من الخارج مسؤولية استراتيجية. ومع ذلك، فقد ثبت أن سعي الحكومات العربية لتحقيق الاكتفاء الذاتي محل شك أو هدف بعيد المنال، متعللين دائما بتحديين اثنين. الأول، محدودية الموارد الطبيعية من المياه والأراضي الزراعية الخصبة، والثاني، زيادة معدلات الخصوبة والنمو السكاني. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي مصدر قلق كبير بين الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد في المنطقة العربية، وهي المناطق التي كانت سلة غذاء الإمبراطوريات القديمة.

منذ منتصف القرن العشرين، زاد عدد سكان الدول العربية مجتمعة بأكثر من ستة أضعاف، من حوالي 70 مليونًا في عام 1950، إلى أكثر من 437 مليونًا اليوم، وهو اتجاه لا يتوقع أن يتوقف في وقت قريب، وأصبحت أكثر الاقتصادات الزراعية من بين هذه الاقتصادات تعتمد على استيراد الحبوب بشكل كبير. وسوف تتفاقم الأزمة بفعل التغيرات المناخية حيث تقل الأمطار وتتراجع إنتاجية المحاصيل ويزيد تدهور خصوبة الأراضي الزراعية.

ولم تبادر أي من الحكومات في المنطقة إلى تبني سياسة زراعية جادة، تتبنى الاستثمار في البحوث الزراعية وتكنولوجيا البذور عالية الإنتاج والمقاومة للتغيرات المناخية أساسا لتعظيم الاستفادة من الأرض والمياه المتاحة، وتوفير الإرشاد الزراعي للمزارعين وتدريبهم على وسائل الزراعة الحديثة، واستغلال البيئة البحرية الشاسعة للتوسع في الاستزراع السمكي، والتوقف عن حرمان المزارعين من الدعم المالي والتمويل البنكي دون فوائد تجارية، وتمكينهم من الأسواق لبيع منتجاتهم بأسعار حقيقية توفر هامش ربح ينقذهم من الفقر المزمن، ويرحمهم من الاحتكار والإفقار والتربح وبخس الأسعار والمتاجرة بعرقهم. اعتماد الحكومات العربية على استيراد القمح من الخارج وتفريطها في اعتماد سياسات زراعية جادة لزيادة إنتاج القمح وعلاج الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المتنامي تحت وقع الزيادة السكانية يتسبب في الاحتجاجات الشعبية المتكررة على فترات متقاربة نتيجة التقلبات الحادة في أسعار الخبز.

والسؤال، هل تقود أسعار الغذاء إلى الثورات الشعبية؟

لا ينكر علماء الاجتماع السياسي أن الديكتاتورية والانسداد السياسي والبطالة والفقر هي وقود الثورات الشعبية. ومع ذلك، يؤكد الواقع أن هذه الظروف يمكن أن تستمر لسنوات عديدة دون التسبب في رفع مستوى الاحتجاج والتمرد إلى الثورة الشعبية.

ولكن، في لحظة فارقة، ترتفع أسعار المواد الغذائية إلى عتبة معينة، فيثور النظام الاجتماعي وتندلع الثورة الشعبية ويسقط النظام السياسي. لكن تحديد متى وكيف تتفاعل أسعار المواد الغذائية مع استقرار الدولة ونشوء الثورة الشعبية ليس دائمًا بسيطًا.